من الخارج . واقتصار نشاط بعض المصانع الوطنية على التعبئة، والاعتماد على الآلات في مراحل الانتاج المختلفة نتيجة توفر الامكانيات المالية ولسد النقص في الأيدى العاملة .هذا الى جانب بعض الأسباب الشخصية مثل رغبة صاحب المصنع فى الابقاء على مصنعه بحجم صغير تجنبا للأعباء والمشاكل التى تترتب على كبر الحجم.

أما عن فئات الحجم في قطاعات الصناعات الغذائية فنجد أن قطاع صناعة الألبان هو القطاع الوحيد الذي يظهر في جميع الفئات الأربع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والضخمة . ويظهر قطاعا تعبئة المشروبات والمياه وحفظ الفواكه والخضروات في ثلاث فئات حجم هي الصغيرة والمتوسطة والكبيرة . أما بقية القطاعات -باستثناء تعبئة السكر - فتظهر مصانعها في فئتى حجم فقط فنجد أن قطاع المخابز وصناعات غذائية أخرى ومطاحن القمح ومصانع حفظ اللحوم وصناعة الأعلاف تظهر في فئتى المصانع الصغيرة والمتوسطة . ومصانع الحلويات في فئتى الحجم الصغيرة والضخمة . ومصانع حفظ الأسماك في الفئتين المتوسطة والكبيرة ومصانع الزيوت النباتية في الفئتين الصغيرة والكبيرة . بينما يقتصر وجود مصانع تعبئة السكر في الفئة الصغيرة فقط .

أما من حيث التوزيع الجغرافي لفئات الحجم فان مدينتى جدة والرياض بهما جميع فئات الحجم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والضخمة . ومدينتى الدمام وخميس مشيط بهما ثلاث فئات حجم فقط هي الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، بينما نجد أن المدينة المنورة ومكة المكرمة وبريدة بها فئتا حجم هما الصغيرة والمتوسطة .

أما بالنسبة لدرجة الكفاية الذاتية للصناعات الغذائية فى المملكة فقد تم حسابها من خلال معرفة كمية الانتاج والاستهلاك في كل قطاع وأثر ذلك على الصادرات والواردات وأظهرت الدراسة أن الصناعات الغذائية في المملكة تسعى لسد حاجة السوق الداخلى وتقليل الواردات والتصدير ان أمكن . فقد استطاعت الصناعات الغذائية المحلية أن تغطى ٩ر٦٤٪ من اجمالى كمية الاستهلاك الداخلى من منتجات الصناعات الغذائية عام ١٤٠٧هـ نتيجة التوسع في اقامة مصانعها فى مختلف مدى المملكة نظرا لعدم حاجتها للكثير من رأس المال وتوفر السوق اللازم لاستيعاب انتاجها ، الى جانب ماتقدمه الدولة من دعم في صورة قروض مالية بدون فوائد وتوفير البنية الأساسية .

ويمكن تصنيف قطاعات الصناعات الغذائية في المملكة الى ثلاث فئات تبعا لدرجة كفايتها الذاتية . تضم الفئة الأولى قطاعات الصناعات الغذائية التى تحقق أكثر من ٨٠٪ من الكفاية الذاتية وتشمل صناعة الأعلاف وصناعة المشروبات وتعبئة المياه وصناعة مواد غذائية أخرى . وتضم الفئة الثانية قطاعات الصناعات الغذائية التى تحقق من ٥٠ – ٨٠٪ من الكفاية الذاتية وتشمل صناعة الخبز ومنتجات المخابز وصناعة الألبان ومنتجاتها وطحن الغلال وحفظ الفواكه والخضروات . وتضم الفئة الثالثة قطاعات الصناعات الغذائية التى تحقق أقل من ٥٠٪ من الكفاية الذاتية وتشمل صناعة الحلويات ، وصناعة الزيوت والدهون النباتية وحفظ اللحوم وحفظ الأسماك وصناعة السكر وصناعة منتجات التبغ .

ومن أهم العوامل المؤثرة فى حجم الطلب على منتجات الصناعات الغذائية في المملكة عدد السكان، ومستوى دخل الفرد ،والعادات الغذائية للسكان، الا أن عدم توفرتعداد حديث للسكان واعتماد جميع الدراسات السكانية على التقديرات يجعل تحديد حجم الطلب أمرا في غاية الصعوبة ونتائجه غير دقيقة . وبصورة عامة فان ارتفاع عدد السكان في المدن الرئيسية كالرياض وجدة والدمام ومكة المكرمة والمدينة المنورة يجعل حجم الطلب على منتجات الصناعات الغذائية يصل الى أقصاه في هذه المدن .

وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ على عائدات البترول منذ عام ١٤٠٥هـ وما ترتيب عليه من انخفاض متوسط دخل الفرد الا أن الانفاق على الغذاء يعتبر أقل بنود الصرف تأثرا بذلك الانخفاض . أما من حيث العادات الغذائية فيعتبر القمح المصدر الرئيسي لغذاء السكان في المملكة ولذلك اهتمت الدولة بزراعته واقامة صوامع لتأمين مخزون استراتيجي منه وتوزيع مطاحنه في المدن الرئيسية ودعم سعر بيع الدقيق . ومن جهة أخرى يرتفع استهلاك الفرد فى المملكة من الخضروات والفواكه الطازجة مقارنة بالخضروات والفواكه المصنعة . كما يرتفع معدل استهلاك الفرد من الزيوت النباتية عن الدهون الحيوانية مما شجع على التوسع فى اقامة صناعة الزيوت النباتية في المملكة . وبصورة عامة فان معدل استهلاك الفرد من الغذاء في المملكة ارتفع من ٣٥١ كجم/سنة عام ١٣٩٤هـ الى ٥٧٥ر٤ كجم/سنة عام

١٤٠٦هـ أي بمعدل ٣ر٥٪ سنويا نتيجة الزيادة في دخل الفرد وزيادة الوعى الغذائى .(١)

ويتم توزيع ثلث انتاج مصانع الصناعات الغذائية في المملكة مباشرة عن طريق مستودعات المصنع ومندوبى البيع والمعارض الدورية . ويوزع ثلثا الانتاج عن طريق تجار الجملة والتجزئة والوكلاء . وتشارك وزارتا الصناعة والتجارة فى تسعير المنتجات لحماية المستهلك مع ضمان ربح معتدل لصاحب المصنع . ويتم عادة تحديد سعر البيع استنادا الى تكلفة الانتاج وأسعار السلع المنافسة المستوردة وقوى العرض والطلب والأسعار المفروضة من الدولة مقابل الاعانات التى تقدمها كخفض سعر بيع الخبز مقابل دعم الدولة لسعر بيع الدقيق .

وتعتبر المنافسة غير المنظمة بين منتجات الصناعات الغذائية الوطنية والمستوردة وبين المصانع الوطنية وبعضها من أبرز المشاكل التى تعانى منها الصناعات الغذائية الوطنية في السوق مما تسبب في انخفاض المبيعات وتناقص الأرباح وارتفاع تكاليف التسويق .

أما عن العلاقة بين قطاعي الزراعة والصناعات الغذائية فقد أظهرت الدراسة ماتتميز به العلاقات التبادلية بينهما من أهمية خاصة. فالزراعة مصدر لتوفير الخامات اللازمة لتشغيل مصانع المنتجات الغذائية ، كما أن التصنيع يساهم فى زيادة امكانيات تسويق المنتجات الزراعية وتنظيم عرضها على مدار السنة وتجنب الخسائر الموسمية التى تتعرض لها . كما أظهرت الدراسة اهتمام الدولة السعودية بالزراعة خلال خطط التنمية وماتقدمه من اعانات وقروض بهدف الاستغلال الأمثل لموارد المياه وزيادة انتاجية الأرض وتحقيق مستوى معين من الاكتفاء الذاتى ، الى جانب حصول المزارع على دخل معقول لتحقيق التوازن بين الريف والحضر .

وقد بلغ الانتاج الزراعي في المملكة عام ١٤٠٧/١٤٠٦هـ حوالى ٤ر٦ مليون طن تشمل الحبوب والخضروات والفواكه بنسبة ٥ر٦٢٪ ، ٥ر٢٤٪ ، ١٣٪ من جملة الانتاج الزراعي على الترتيب .(٢) كما قدرت أعداد الثروة الحيوانية في المملكة بحوالى ٢٥٨٦ ألف مكافىء العدد ، تشمل الدواجن والضأن والابل والماعز والأبقار بنسبة

---

(١) جدول ٦٧ ،ص ٣٠٥ .

(٢) جدول ٦٨ ،ص ٣١٩ .

٨ر٣٨٪ ، ٦ر٢٨٪ ، ٧ر١٥٪ ، ٦ر٨٪ ، ٣ر٨٪ من اجمالى مكافىء الثروة الحيوانية على الترتيب (١) . الا أن الانتاج الزراعي في المملكة-باستثناء القمح والتمور - لايحقق فائضا يمكن تصنيعه حيث مازالت المصانع تعتمد على الخامات المستوردة بصورة كبيرة .

ولزيادة دور الصناعات الغذائية الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتى بأسعار وجودة منافسة للمنتجات الغذائية المستوردة . فان الباحثة تقترح مايلى :

١ - الاعتماد على الخامات المتوفرة محليا وابتكار أصناف جديدة من المنتجات الغذائية المصنعة تعتمد على الخامات المحلية وتلبى حاجة المستهلك. فالتمور من المحاصيل المتوفرة في المملكة الا أن مايتم حاليا هو مجرد تعبئتها ، فعلي الرغم مما تحظى به التمور من دراسات في الكليات والمعاهد الزراعية الا أن الاستفادة منها فى مجال تصنيع منتجات جديدة لم يتم تطبيقه على المستوى التجاري مع أن بالامكان ادخال التمور كمادة أساسية في صناعة العديد من المنتجات مثل صناعة الحلويات وصناعة المشروبات الغازية وصناعة الخل وصناعة المربى وصناعة أغذية الأطفال .. مما يقلل من الاعتماد على المنتجات المستوردة ويفتح أمام المصانع الوطنية فرصة تصدير جزء من انتاجها الى الدول المجاورة خاصة دول الخليج،على أن يقترن انتاج مثل هذه المواد بحملة اعلامية موسعة لتوعية جميع فئات المجتمع بضرورة دعم الانتاج الوطنى وفرض حماية جمركية من المنتجات المستوردة .

كما أن بالامكان التوسع في انتاج مواد غذائية تعتمد على القمح كالمكرونة والشعيرية والبسكويت حيث لايوجد أي مبرر لاستيراد مثل هذه المنتجات من الخارج والمملكة دولة مصدرة للقمح الصلب الملائم لمثل هذه الصناعات .

٢ - الاتجاه نحو انتاج محاصيل زراعية جديدة يمكن الاعتماد عليها كمادة خام في اقامة صناعات غذائية مثل البنجر وبعض المحاصيل الزيتية كالسمسم والفول السوداني وعباد الشمس . فالبنجر لايحتاج الى كمية كبيرة من المياه وتجود زراعته في الأراضى الرملية والملحية ويوفر علفا أخضرا جيدا للثروة الحيوانية . لذلك فهو يزرع في دورة زراعية تكاملية تجمع بين

---

(١) جدول ٦٩ ، ص ٣٢٤ .

الزراعة والصناعة وتربية الحيوان ويمكن تجربة زراعته في المملكة. والى أن تتمكن المملكة من انتاج مادة خام سكرية يمكن أن يقام بالمملكة مصنع ضخم لتكرير السكر يتوطن في أحد الموانىء اما فى جدة أو الدمام ويعتمد على السكر الخام المستورد (الجلاب) على اعتبار أن السكر الخام يحتوى على ٨٪ شوائب ،أي أنه مادة غير فاقدة للوزن عند التصنيع، ممايشجع على استيراده وتكريره . كما أن عملية تكرير السكر لها مخلفات جانبية كثيرة مثل المولاس (العسل الأسود) ومنه يصنع الكحول والخل وعلف الحيوان والدواجن فضلا عن ثانى أكسيد الكربون والخميرة والعطور ، حيث يمكن انشاء مركب صناعي ضخم في المملكة بطاقة انتاجية قدرها نصف مليون طن سنويا ويمكن تصدير جزء من الانتاج الى الدول المجاورة .

أما بالنسبة للمحاصيل الزيتية فان زراعة السمسم والفول السودانى وعباد الشمس تجود زراعتها في المناطق الصحراوية الجافة ولذلك يجب اجراء تجارب لزراعتها في المملكة لتوفير مادة خام تستخرج منها الزيوت النباتية والى أن يتحقق ذلك يمكن اقامة مصانع على زيوت خام مستوردة (أي على خامات نصف مصنعة) واقامة مصانع للصابون والجلسرين على المخلفات الناتجة من صناعة الزيوت .

٣ - التوسع في اقامة مزارع تربية الدواجن بمختلف أنواعها كالدجاج والأوز والديك الرومي ،وتربية الأرانب التى تتميز بسرعة توالدها وتجود تربيتها فى نفس ظروف تربية الدجاج . والتوسع أيضا في اقامة مزارع الأسماك والاتجاه نحو الصيد من أعالى البحار لفقر المياه الاقليمية ومانعانيه من مشاكل التلوث ، مع العمل على توجيه الأسرة السعودية لاستهلاك اللحوم البيضاء بدلا من التركيز على اللحوم الحمراء المستوردة وذلك باظهار القيمة الغذائية للدواجن والأسماك وخفض سعرها ، خاصة وأن التجارب الحالية فى هذا المجال قد لاقت نجاحا ملحوظا والمطلوب مزيد من الانتاج خاصة في المناطق التى تعتدل فيها درجات الحرارة نسبيا مثل مدينة الطائف وتبوك.والتوسع في صناعة حفظ هذه اللحوم لنقلها الى مناطق المملكة الأخرى بدلا من استيرادها من الخارج .

٤ - زيادة حجم السوق الداخلي امام منتجات الصناعات الغذائية الوطنية وذلك من خلال توسيع الفرص التسويقية المتاحة بزيادة الدعاية والاعلان وادخال مستهلكين جدد كبعض القرى والتجمعات البدوية ، وانتاج أغذية الأطفال لادخالهم كفئة مستهلكة ، وزيادة درجة التنويع والتشكيل وذلك بانتاج أنواع وعبوات وأوزان مختلفة من المنتج الواحد ، وابتكار منتجات جديدة على أن تكون متناسبة مع ذوق المستهلك ومستوى دخله .

٥ - ضرورة قيام وزارة الصناعة باجراء تعداد صناعي كل عشر سنوات يشمل جميع المصانع العاملة في المملكة ابتداء من المصنع الذي يعمل فيه عامل واحد الى أكبر حجم ،وفي جميع أنواع الملكيات الصناعية ، عامة وخاصة ومشتركة، شاملا لمتغيرات عدد المصانع وعدد العمال ورأس المال المستثمر وتكلفة الانتاج وقيمة الانتاج والقيمة المضافة ،وموزعة قطاعيا وجغرافيا على أصغر مستوى مساحي ممكن . هذا الى جانب اجراء احصاء للانتاج الصناعي كل عامين للمصانع التى يعمل بها عشرة عمال فأكثر . مما يوفر للباحثين مادة علمية دقيقة تمكنهم من تركيز جهدهم في الدراسة بدلا من ضياع أكثر من نصف الزمن والجهد المخصصين للبحث في جمع البيانات .

٦ - مازالت الصناعات الغذائية في المملكة بحاجة الى اجراء العديد من الدراسات الجغرافية لتحديد الموقع الأنسب لها وخفض تكلفة النقل الى ادنى حد ممكن ،وانتاج بدائل محلية للخامات المستوردة ،وابتكار منتجات جديدة تتلاءم مع ذوق المستهلك ، ومن هذه الدراسات :

- دراسة أثر المادة الخام والسوق في توطن مصانع الألبان بالمملكة .
- دراسة أثر تكلفة النقل في توطن الصناعات الغذائية بالمملكة .
- دراسة امكانية زراعة البنجر في المملكة وأثره في قيام صناعة السكر.
- دراسة امكانية التوسع في زراعة السمسم في المملكة وأثره في قيام صناعة الزيوت النباتية .

ومثل هذه الدراسات وغيرها تتطلب تعاونا جادا بين الجغرافيين بمختلف تخصصاتهم من جهة ،وبينهم وبين ادارات الاحصاء الزراعي والصناعي ومراكز أبحاثها في الوزارات المعنية والجامعات والمعاهد من جهة أخرى .

ملخص البحث

الموضوع : الصناعات الغذائية الحديثة في المملكة العربية السعودية

(دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)

اعداد / أمينة عبد القادر اسماعيل السودانى

تعتبر الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية احدى الفروع الهامة للصناعات التحويلية ، فقد بلغ عدد مصانعها عام ١٤٠٧هـ ٣٣٠ مصنعا ، استوعبت ١٨٢٨١ عاملا ،واستثمرت ٣ر٩٣٨٣ مليون ريال ،وهو مايشكل ١٦٪ ،٠٢ر١٣ ٪ ، ٦ر٩٪ من اجمالى الصناعات التحويلية في المملكة على الترتيب .

ويسعى هذا البحث الى تحديد وتحليل التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في المملكة للكشف عن أهم المتغيرات ذات العلاقة بتوزيع هذه الصناعة وقطاعاتها المختلفة ومن ثم الوقوف على أبرز مشاكلها تمهيدا لحلها . الى جانب دراسة الخصائص الاقتصادية لهذا القطاع الحيوي ومكانته ومستقبله في الاقتصاد السعودي وانسب الطرق لتدعيمه .

وقد تم اتباع المنهج الكمي لملاءمته لطبيعة هذه الدراسة اذ أمكن عرض الظاهرة المدروسة والعوامل المؤثرة فيها في جداول احصائية ورسوم بيانية وخرائط كمية . حيث تضمنت الرسالة ٧٢ جدولا ،و٥٦ رسما بيانيا وخريطة كمية . واعتمدت الدراسة أربعةمتغيرات هى : عدد المصانع ،وعدد العمال ،ورأس المال المستثمر ،وكمية الانتاج .

وتتضمن الرسالة تمهيدا ومقدمة وستة فصول ،الى جانب الخاتمة وقائمة المصادر والمراجع والملاحق . وجاء ترتيب الفصول كالتالى :

الفصل الأول : تطور الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية . وخلصت الدراسة الى ان الصناعات الغذائية في المملكة مرت بعد الحرب العالمية الثانية بأربع مراحل ابتداء من الصناعات اليدوية البسيطة الى مرحلة الصناعات الحديثة بعد تزايد أسعار البترول وعائداته منذ عام ١٣٩٣ مما اعطى دفعة قوية للتنمية الاقتصادية عامة .

الفصل الثانى : التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في المملكة العربية

السعودية . وخلصت الدراسة الى ان الصناعات الغذائية في المملكة تنتشر في (٥٣) مركزا سكنيا الا انها اكثر ارتباطا بالمدن الرئيسية التى يتركز بها عدد كبير من السكان مثل مدينة جدة والرياض والدمام وخميس مشيط والمدينة المنورة ومكة المكرمة وبريده حيث تستأثر هذه المدن السبع بنحو ٧٠٪ ، ١ر٨٢٪ ، ٩ر٨٥٪ ، ٤ر٨٣٪ من مصانع وعمال ورأس مال وكمية انتاج الصناعات الغذائية في المملكة على الترتيب .

الفصل الثالث : العوامل المؤثرة في التوزيع الجغرافي للصناعات الغذائية في المملكة ،وخلصت الدراسة الى أن المواد الخام والمياة العذبة والسوق وتكلفة النقل لها دور كبير في التوزيع الجغرافي لهذه الصناعة .

الفصل الرابع : التركيب الحجمى للصناعات الغذائية في المملكة . حيث ظهرت في مصانع المواد الغذائية بالمملكة اربع فئات حجم عمالة هي المصانع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والضخمة ،تضم ٥ر٧١٪ ، ٦ر٢٣٪ ، ٢ر٤٪ ، ٦ر٠٪ من اجمالى عمال الصناعات الغذائية على الترتيب وترجع سيادة فئتى المصانع الصغيرة والمتوسطة الى مجموعة عوامل اقتصادية وفنية منها قلة الخامات الزراعية المتاحة للتصنيع ،وصغر حجم السوق وتبعثره جغرافيا ،ومنافسة المنتجات المماثلة المستوردة من الخارج ،واقتصار نشاط بعض المصانع الوطنية على التعبئة .

الفصل الخامس : استهلاك منتجات الصناعات الغذائية . فقد استطاعت الصناعات الغذائية الوطنية ان تغطي ٩ر٦٤٪ من اجمالى كمية الاستهلاك الداخلى من منتجات الصناعات الغذائية في المملكة عام ١٤٠٧هـ . ومن أهم العوامل المؤثرة في حجم الطلب على منتجاتها عدد السكان ، ومستوى دخل الفرد ،والعادات الغذائية للسكان.

الفصل السادس : التكامل بين الزراعة والصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية وقد اظهرت الدراسة ماتتميز به العلاقات التبادلية بين القطاعين وماتقدمه الدولة من دعم للانتاج الزراعي .

ولزيادة دور الصناعات الغذائية الوطنية في تحقيق الاكتفاء الذاتى باسعار وجودة منافسة للمنتجات المستوردة فان الباحثة تقترح مايلى :

١ - الاعتماد على الخامات المتوفرة محليا وابتكار أصناف جديدة من المنتجات الغذائية المصنعة تعتمد على الخامات المحلية .

٢ – الاتجاه نحو انتاج محاصيل زراعية جديدة يمكن الاعتماد عليها كمادة خام في اقامة صناعات غذائية مثل البنجر وبعض المحاصيل الزيتية كالسمسم والفول السودانى وعباد الشمس وغيرها من المحاصيل التى تجود زراعتها في الاراضى الرملية والملحية وتتحمل الجفاف .

٣ – التوسع في اقامة مزارع تربية الدواجن بمختلف أنواعها ،واقامة مزارع للاسماك مع الاتجاه نحو الصيد من أعالى البحار . واقامة مصانع لحفظها لتسهيل نقلها .

٤ – زيادة حجم السوق الداخلى أمام منتجات الصناعات الغذائية الوطنية وذلك من خلال توسيع الفرص التسويقية المتاحة بزيادة الدعاية والاعلان ، وادخال مستهلكين جدد كبعض القرى والتجمعات البدوية ،وانتاج أغذية الأطفال لادخالهم كفئة مستهلكة .

٥ – ضرورة قيام وزارة الصناعة باجراء تعداد صناعي كل عشر سنوات يشمل جميع المصانع العاملة في المملكة . الى جانب اجراء احصاء للانتاج الصناعى كل عامين للمصانع التى يعمل بها عشرة عمال فاكثر .

٦ – مازالت الصناعات الغذائية في المملكة بحاجة الى اجراء العديد من الدراسات الجغرافية لتحديد الموقع الانسب لها وخفض تكلفة النقل الى أدنى حد ممكن .

Abstract

Modern Food Industries in the Kingdom of Saudi Arabia

A Study in Economic Geography

The sector of food industries in the Kingdom of Saudi Arabia is one of the most important among the manufacturing industries. In 1407 Hijri there were 330 factories of food industries. They employed 18281 workers and invested 9383,3 million Saudi Riyals.

This research intends to study the geographical distribution of the food manufacturing industreis to outline the main factors which affect this distribution in addition to the analysis of the economic characteristics of these industries. Also it investigates the integration between industry and agriculture.

The reserch adopts the analytical approach in addition to the interperation of maps. and diagrams.

The thesis includes 72 tables and 56 maps and diagrams. It is divided into 6 chapters in addition to a preface and conclusion. It has a bibliography and appendices.

Chapter one deals with the economic development of the food industries in the Kingdom of Saudi Arabia since the second World War up to the present time. Its development has been divided into four stages. The most important stage was that after the increase of oil prices and hence its returns.

Chapter two investigates the geographical distribution of the food manufacturing industries. Although the food manufacturing industries are distributed among 53 settlements, they tend to concentrate in the big cities and towns such as: Jeddah, Riyadh, Dammam, Khamis Musheit, Al-Madina Al Munawara, Makkah Al Mukaramah and Burida. These seven cities include 70%, 82.1 %, 85.9% and 83.4% of the factories, workers, invested capital and output of the food industries respectively.

Chapter three treats the different factors affecting the geographical distribution of the food industries in the Kingdom. These factors include: raw material, soft water, market, workers, energy, the governmental policy, capital, transportation, climate and personal factors.

Chapter four studies the structure of food industries. The food manufacturing industries are divided into four

groups: Small-size, medium size, large-size, largist-size according to the number of workers. The small and medium-size factories dominate the food industries. This situation is attributed to a number of factors such as: insufficient agricultural raw material, the smallness of the market, high cost of land transport, and the hot climate of the Kingdom.

Chapter five discuss the ratio of self sufficiency of the manufactured food products. The national food industries covered 64.9 % of the local demand. This chapter outlined the main factors affecting the consumption of manufactured food products in the Kingdom. They are: number of population, per capita income, religion, and the nutritive habits.

Chapter six studies the integration between food industries and agriculture. To increase the ratio of self sufficiency of the manufactured food in the country and the amounts of exports, this industries should rely on local agricultural raw material. This demands the increasing of the present agricultural raw materials in addition to diversify the crops and introduce new ones to be processed. More care should be given to fish and poultry farms. The thesis ended with a conclusion which summarizes all the report and gives some suggestion to develop more new food industries in the country.